قراءة في نظام حوكمة الشركات

د. ولد محمد عيسى محمد محمود
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

ملخص:

تستند حوكمة الشركات على أسلوب النزاهة والشفافية والمسؤولية، وذلك في التعامل مع مختلف الأطراف المرتبطة بها مثل: أعضاء مجلس الإدارة، المسؤولين، العاملين وأصحاب الأسهم كما أن آليات الحوكمة الجيدة تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، وتكريس الشفافية في اتخاذ القرارات، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتحفيز النمو الاقتصادي، كما تلعب دورا هاما في مكافحة الفساد المالي والإداري، إضافة إلى العمل على جذب أصحاب الكفاءات .

وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى إلقاء الضوء على نظام حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاح: حوكمة، النزاهة، الشفافية، أصحاب الأسهم، المزايا.

Résumé:

La gouvernance d'entreprise met l'accent sur l'intégrité, la transparence et la responsabilité de la direction d'une entreprise envers différents acteurs situés à des échelons variés au sein d'une entreprise : membres du conseil d'administration, responsables, employés et actionnaires.

Les bons mécanismes de gouvernance d'entreprise, réduisent le coût du capital, assurent une plus grande transparence décisionnelle, renforcent la confiance des investisseurs, stimulent la croissance économique, jouent un rôle important dans la lutte contre la corruption financière et administrative, et attirent des ressources humaines efficientes.

A cet effet, la présente étude fait la lumière sur le système de la gouvernance d'entreprise.

Mots clés: gouvernance, intégrité, transparence, croissance économique, corruption.

مقدمة:

لقد وضعت الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت العالم في عقد التسعينيات من القرن العشرين، مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى أزمة الثقة التي عصفت بالمحاسبة في السنوات الأخيرة نتيجة الإنهيارات والأزمات التي عرفتها كبريات الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة enron و worldcom،[1] حيث أبرزت هذه الأحداث أهمية الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات.

وعزت العديد من الدراسات تلك الانهيارات والأزمات إلى ضعف هياكل الحوكمة أو عدم ممارستها في تلك الشركات، ونظرا للتزايد المستمر في الاهتمام بهذا المفهوم، فقد حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناوله بالدراسة والتحليل وتقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات من جوانبها المتعددة، والذي سيكون له آثاره الإيجابية في المؤسسات نفسها وأسواق المال المدرجة فيها وعلى الاقتصاد بشكل عام، حيث يزيد تطبيق الحوكمة ثقة جميع الأطراف المعنية بالاقتصاد، كما يؤدي إلى تعميق دور أسواق المال ورفع قدرتها على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.[2]

وأصبحت حوكمةالشركات عاملاً رئيسيًّا يؤثر في نجاح أعمال الأسواق الناشئة، وفي الوقت الذي يخلق فيه الاقتصاد العالمي فرصًا متزايدةًوأجواء تنافسية، يعد تأسيس ممارسات رشيدة لحوكمة الشركات جزءًا مهمًّا من أية إستراتيجية تهدف للنجاح، وبالنسبة للشركات يعمل تطوير الحوكمة بها على رفع درجة تنافسيتها من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين الإدارة وتطويرها، وضمان اتخاذ قرارات إستراتيجية سليمة، والتعامل بطريقة عادلة مع المساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات المصالح، مما ينعكس على خفض كلفة رأس المال وتحسين الأداء المالي للشركات.

كما تركز الحوكمة على وضع الآليات اللازمة لوضع السياسات ومتابعة تنفيذها ومعرفة تأثيراتها، كما أنها تشرف على الرقابة الداخلية لأنظمة المؤسسة وإدارتها بما يخدم مصالح المساهمين والشركاء في تلك المؤسسات.[3]

---

[1]- الرحيلي، عوض بن سلامة، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات(حالة السعودية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد الأول، ص 180

[2]- أبوعمشة، محمد كمال، الاستثمار في أسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية(دراسة حالة بورصة قطر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية،العددان 61-62، شتاء- ربيع 2013، ص99

[3] - الكايد، زهير عبد الكريم، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003)، ص 36.

إن اهتمام المستثمرين بحوكمة الشركات التي يستثمرون أموالهم فيها أمر لاجدال فيه، طالما أن تلك الشركات تتفوق على نظيراتها من ناحية الأداء المؤسسي، لكونها تعمل ضمن أطر شفافة تؤدي إلى حماية حقوق شركائها، فتتوافر لديها عناصر جاذبة للاستثمار.

وعلى ضوء ماسبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع كما يلي:

ما هي فوائد ومزايا تطبيق نظام حوكمة الشركات؟

لمعالجة هذه الإشكالية سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

- أولا: مفهوم حوكمة الشركات؛
- ثلياً : مبادئ حوكمة الشركات؛
- ثلثاً : قواعد حوكمة الشركات؛
- رابعا: محددات حوكمة الشركات؛
- خامسا: فوائد ومزايا تطبيق نظام حوكمة الشركات.

أولا: مفهوم حوكمة الشركات

ترجع بوادر الاهتمامات بمفهوم حوكمة الشركات إلى الثلاثينات من القرن المنصرم،[4] كنتيجة لأعمال الاقتصاديين في مجال إدارة الأعمال. ويشير التعبير حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي للمصطلح: والذي توصل إليه مجمع اللغة العربية، حيث تم سابقا إطلاق عدة مصطلحات مثل: الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، ومصطلحات أخرى.

وقد حظي مفهوم الحوكمة باهتمام بالغ وخاصة مع انفجار الأزمة الآسيوية عام 1997 وما رافقها من فضائح مالية أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمصارف الكبرى على مستوى العالم وليتزايد تداوله وبشكل واسع مع مطلع القرن الحالي وتعرض الكثير من الشركات العالمية لانهياراتو أزمات مالية خانقة، نتيجة التلاعبات و الإخفاقات والفضائح المالية والمحاسبية التي أطالت القوائم المالية لهذه الشركات.

كل هذه الأحداث جعلت مفهوم الحوكمة على رأس اهتمامات منظمات الأعمال والمنظمات الدولية والجهات الرسمية من اجل وضع آلية عملية لتطبيق هذا المفهوم في المصارف والشركات لتفادي الأزمات المالية،ولاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في كافة الأطراف أصحاب المصالح خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الوحدة

[4] -Thierry WIEDEMANN-GOIRAN et autres, développement durable et gouvernement d'entreprise :un dialogue prometteur, édition d'organisation, 2003, p102.

الاقتصادية من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة،وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مراقبي الحسابات المعينين من قبل الجمعية العامة للشركة.[5]

وتعددت التعريفات المقدمة لمصطلح الحوكمة، بتعدد وجهات النظر التي تناولتها، حيث عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنها:" ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة،كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء". [6]

كما عرف تقرير لجنة Cadbury الصادر سنة 1992 حوكمة الشركات كما يلي: "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".

وتعرف مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها:[7] "مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة كالمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء،وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة".

وعرف معهد المدققين الداخليين الحوكمة على أنها: "تلك العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة من خلال الحوكمة المؤسسية".[8]

وهناك من يعرف الحوكمة بأنها[9]:"مجموعة قواعد تستخدم لإدارة الشركة من الداخل،ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ".

---

[5]- علي، عبد الوهاب نصر وشحاته، السيد شحاته، مرجعة الحسابات وحوكمة الشركات، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007)، ص 15.

[6]- بريش، عبد القادر، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة إلى حالة الجزائر، مقال منشور باللغة العربية في مجلة: Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce - Alger, No : 01- 2006, p03

[7]- الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013)، ص25.

[8]- طالب، علاء فرحان والمشهداني، إيمان شيحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، (دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011)، ص2

[9]- الهزاع، وليد بن نعمة، حوكمة الشركات: أهمية تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وقواعدها في المؤسسات والبنوك المالية بدول مجلس التعاون وأثره الايجابي على تنامي الاقتصاد الخليجي، مجلس التعاون الخليجي، إدارة البحوث والدراسات، 2009، ص:15

ورغم تنوع تعريفات الحوكمة وعدم اتفاقها على تعريف محدد وجامع إلا أنها تشير بشكل عام إلى مجموعة القواعد والإجراءات التي تضمن سلامة ونزاهة كافة التصرفات والسلوكيات داخل المؤسسة بما يخدم مصالح جميع الأطراف المرتبطة بها.

وبناء على هذه التعاريف يمكن استنتاج الأطراف المعنية والمرتبطة بنظام حوكمة الشركات، وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الأطراف المعنية بنظام حوكمة الشركات

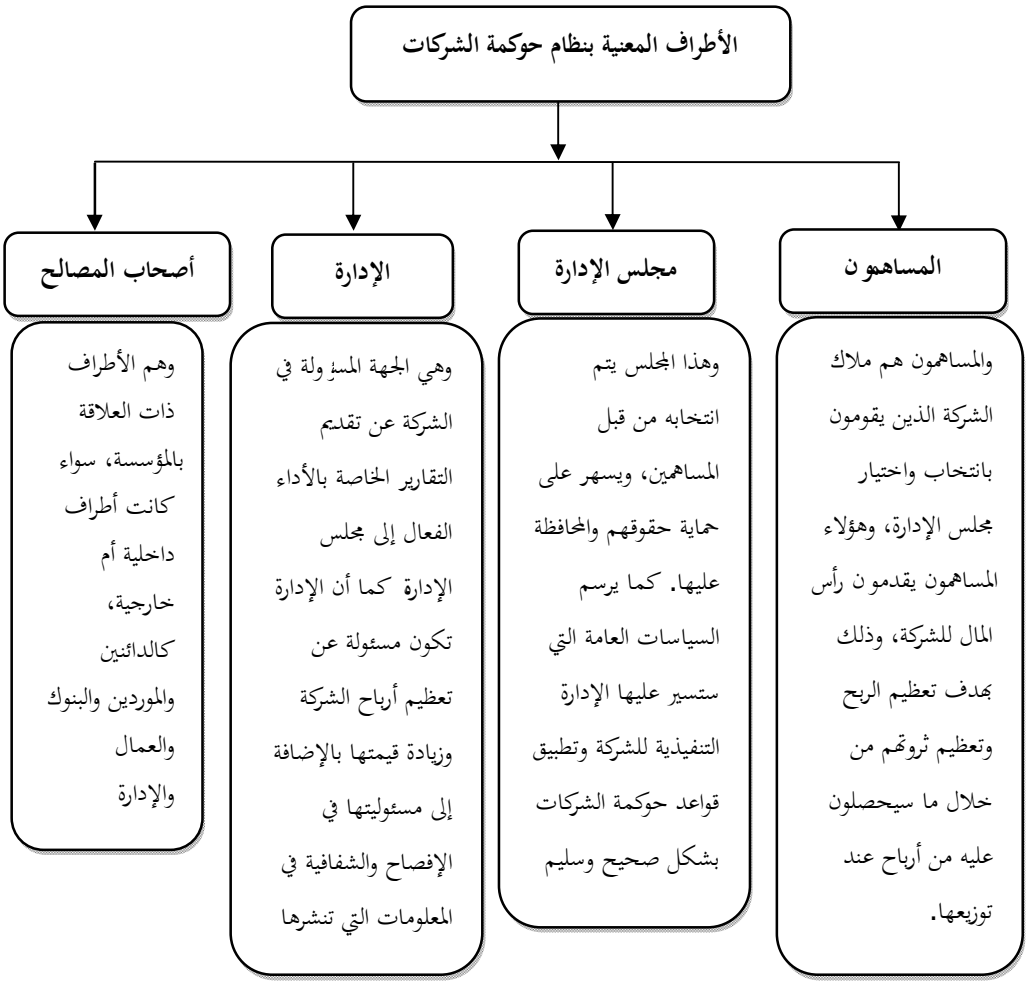

المصدر: من إعداد الباحث بعد الاطلاع على مصادر عدة

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات

لقد أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، إلى حرص العديد من المؤسسات على غرار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه.

وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، ونورد فيما يلي أهم هذه المبادئ وفقا لجهة إقرارها:

1- مبادئ حوكمة الشركات وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

أدت الانهيارات المالية التي اجتاحت بعض دول العالم وكذلك تعرض العديد من الشركات والمؤسسات المالية إلى الإفلاس و اتجاه اغلب بلدان العالم نحو اعتماد اقتصاد السوق، إلى بحث البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقطاع الأعمال والمستثمرين والاتحادات المهنية وغيرها من الإطراف المعنية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المعايير و الإرشادات حول حوكمة الشركات، وقد تجسدت نتائج ذلك خلال اجتماع مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على المستوى الوزاري في سنة 1999،[10] حيث تم اعتماد وإقرار خمس مبادئ أساسية للحوكمة، إلا انه في عام 2004 تمت مراجعتها وإضافة مبدأ سادس إليها.

و تشكل هذه المبادئ مرجعية في حوكمة الشركات على المستوى الدولي، وهي غير مُلزِمة وإنما تقدم خطوط إرشادية في مجال الحوكمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،[11] و تساعد بقية بلدان العالم في إطار جهودها لتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لموضوع حوكمة الشركات.

وتتضمن المعايير والمبادئ الجديدة التي أقرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2004 ما يلي:[12]

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها كما يجب أن يتوافق مع أحكام القانون،وان يحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة؛

---

[10]- حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ – التجارب): تطبيقات الحوكمة في المصارف، (الدار الجامعية، القاهرة، 2005)، ص 39 .

[11]- olivier MEIER,Guillaume SCHIER , entreprises multinationales : stratégie, restructuration, gouvernances, Dunod, Paris, p 272

[12]- أحمد، إبراهيم سيد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية، وغسيل الأموال، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010)، ص ص:164- 165

- حفظ حقوق جميع المساهمين: والتي تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة؛
- المساواة في معاملة جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة جميع الأسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، إضافة الى حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة؛
- حماية حقوق أصحاب المصالح الذين لهم علاقة بالشركة مثل: البنوك والعاملين وحملة السندات؛
- والموردين والعملاء، والتي تشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة؛
- الإفصاح والشفافية: والتي تتناول الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح عن المعلومات الهامة التي يؤدي حذفها أو عدم التصريح عنها إلى التأثير في القرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومات؛
- مسئوليات مجلس الإدارة:والتي تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

الشكل رقم (2): مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

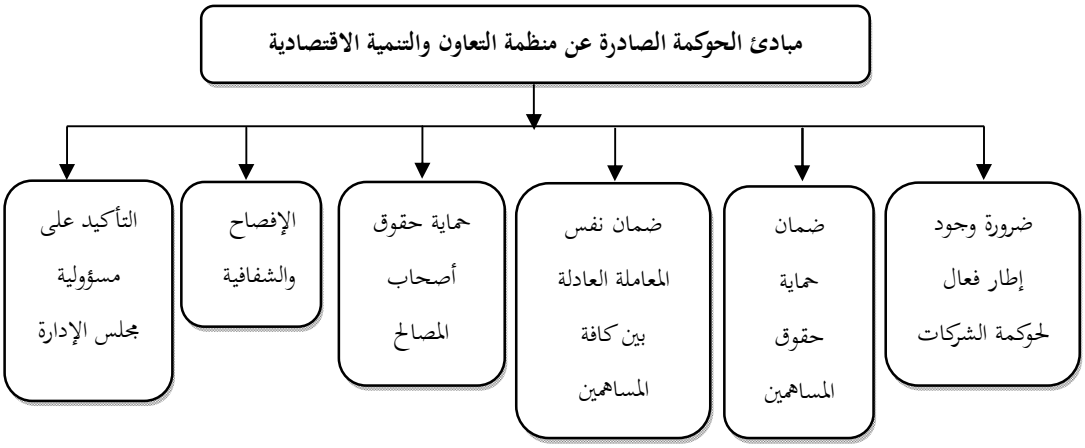

المصدر: علي، عبد الوهاب نصر و شحاته، مرجع سبق ذكره، ص85

2- مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة:

نشرت لجنة بازل في عام 2006 نسخة معدلة ومنقحة للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة في سنة 1997، وأقرت اللجنة أن تفعيل هذه المبادئ يجب أن يتناسب مع هيكل البنك وحجمه ووزنه الاقتصادي وهيكل المخاطر به.[13]

و تؤدي الممارسة السليمة للحوكمة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي، وذلك من خلال المعايير التي وضعتها هذه اللجنة، والتي يبلغ عددها ثمانية مبادئ وفقا لتقرير هذه اللجنة:

- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ودورهم في هذا الإطار، وأن تكون لديهم القدرة على إصدار القرارات والأحكام المناسبة لإدارة شئون البنك وأعماله اليومية؛
- وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك من قبل مجلس الإدارة ومتابعتها؛
- التوزيع السليم للمسئوليات من قبل أعضاء مجلس الإدارة، ووضع قواعد وحدود واضحة لها، والمساءلة والمحاسبة داخل البنك سواء لأنفسهم أو لجميع العاملين على حد سواء؛
- وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في البنك، وإدراك المراقبين لأهمية دورهم؛
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا؛
- أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الثقافة العامة للبنك ومع الإستراتيجية والأهداف طويلة الأجل؛
- توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة، وفي التقارير الصادرة عنها؛
- تفهم أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبيئة التشريعية التي تحكم العمل في البنك وكذلك الهيكل التشغيلي فيه، والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات السارية.

3- معايير مؤسسة التمويل الدولية :

قامت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 بوضع قواعد ومعايير تهدف من ورائها إلى دعم الحوكمة في المؤسسات على اختلاف أشكالها، وذلك على النحو التالي:[14]

- أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة؛
- خطوات إضافية تضمن الحكم الجيد الجديد؛

[13]- معهد الدراسات المصرفية، إضاءات، نشرة توعوية، الكويت، أكتوبر، 2010، العدد الثالث، ص ص:2-3

[14]- أحمد، إبراهيم سيد، مرجع سبق ذكره، ص 167.

- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة.

ثالثا: قواعد حوكمة الشركات.

هناك قواعد مهمة تشكل الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، نذكر منها:[15]

- **الشفافية:** التي تضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة والإفصاح السليم وفي الوقت المناسب، عن الموضوعات المهمة كلها المتعلقة في الشركة كالمركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية. وتؤمن هذه الدعامة توصيل معلومات محاسبية وإفصاحا ماليا وغير مالي. وأن تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة، بما يتيح المجال لها لإعداد تحليل مفيد حول عمليات الشركات أو المؤسسة، والأساسيات الاقتصادية فيها؛
- **المساءلة:** وهي قاعدة تقضي بمحاسبة الذين يتخذون القرارات في الشركة أو المؤسسة، أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين وإيجاد آلية لتحقيقها؛
- **المسؤولية:** ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة مجلس الإدارة ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين. فضلاً عن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية. وتعمل الشركة في إطار أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية تتم مراجعتها بشكل دوري، كما يجب أن يتوفر نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال؛
- **الوضوح:** وتعني وضوح القوائم المالية والإبلا غ المالي،ونظر ا لأن إعداد التقارير المالية من مسؤولية إدارة الشركة فعليه يجب على مجلس إدارة الشركة اتخاذ الخطوات التي تضمن وضوح و شفافية وعدالة هذه القوائم والإيضاحات المتعلقة بها، ولغرض تحقيق هذا الهدف على الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية؛
- **الاستقلالية:** وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح،مثل الهيمنة من رئيس قوي للشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس، وتعيين اللجان، إلى تعيين مدقق

[15]- ريحاوي، مها محمود رمزي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008، ص ص: 97-98.

خارجي مستقل كفء مؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة، و يقدم تأكيدات خارجية بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة؛

- **لجنة التدقيق:** غالبا ما تكون من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وتمارس دورها الرقابي بالعمل على تعزيز فعالية وكفاءة المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين. وتعمل على ضمان استقلاليتهم عن الإدارة، وتقديم التقارير الخاصة بذلك، ومتابعة تنفيذ هذه التقارير للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير؛
- **العدالة:** ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة بمن فيهم مساهمو الأقلية والمساهمون الأجانب وإدراج نصوص خاصة بحماية مساهمي الأقلية في النظام الأساسي للشركة . والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصالح التي ينشئها القانون والإفصاح عنها.

الشكل رقم (3): الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات

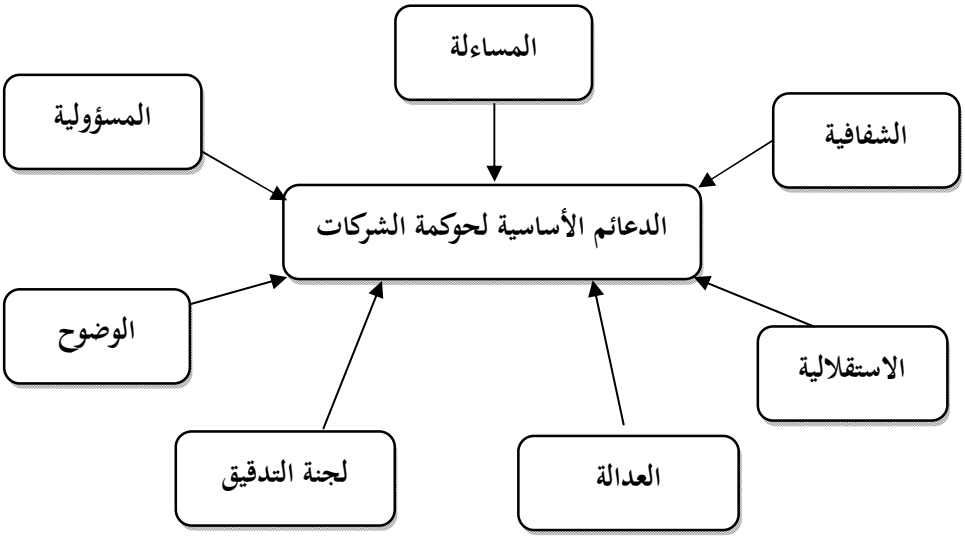

المصدر: من إعداد الباحث.

رابعا: محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وتشتمل هذه المحددات على مجموعتين خارجية وداخلية وهما:

1- المحددات الداخلية:[16]

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

2- المحددات الخارجية :

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة، وتقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

وتشير المحددات الخارجية إلى ما يلي:[17]

- المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين سوق المال والشركات، وتنظيم المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية، وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها: الجمعيات المهنية كالمدققين والمحاسبين والمحامين، إضافة الى الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.

[16]- أحمد، إبراهيم سيد، مرجع سبق ذكره، ص163.

[17]- طالب، علاء فرحان والمشهداني، إيمان شيحان، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الشكل رقم (4): محددات حوكمة الشركات

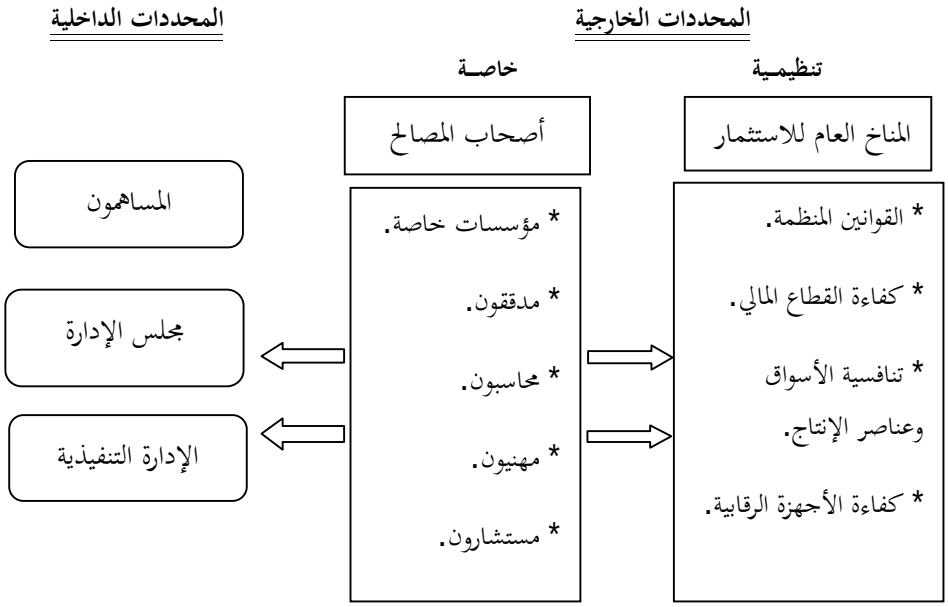

المصدر: طالب، علاء فرحان و المشهداني، إيمان شيحان، مرجع سبق ذكره، ص47

خامسا: فوائد ومزايا تطبيق نظام حوكمة الشركات

يضمن التطبيق الجيد للحوكمة تحقيق العديد من المنافع والمزايا، كتعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة، والحصول على رأس المال وجذب المستثمرين، و الحد من مظاهر الفساد المالي و الإداري، و تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية ودرء حدوث الانهيارات المصرفية، إضافة إلى استقطاب المواهب وأصحاب الكفاءات، وإدارة المخاطر، وإدارة نمو وتوسع الشركة، ومعالجة تعاقب الأجيال في الشركات العائلية، والقضاء على مفهوم تعارض المصالح، وهذا ما سنتعرض إليه فيما يلي:

1- تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة: يعمل نظام حوكمة الشركات على ضمان العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف من المساهمين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة المشتركة، حيث أن الحوكمة تسعى من خلال القوانين و الإجراءات التي تتبناها إلى العمل على ضمان سير عمل هذه الشركات وفق الإجراءات المنصوص عليها في اللوائح الداخلية للشركة والصادرة من الجهات التشريعية.[18]

[18]- اتحاد الشركات الاستثمارية، حوكمة الشركات، (مكتبة آفاق، الكويت، 2011)، ص52.

2- تدفق رأس المال وجذب المستثمرين: إن من أهم الفوائد التي تنشأ من حوكمة الشركات، هي ازدياد إتاحة مصادر التمويل المحلية أو الدولية للشركات، حيث ستزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين في أداء المؤسسات، وخاصة ثقة المستثمر الأجنبي و الشراكات الأجنبية في الاقتصاد والشركات، ذلك أن أي مستثمر أجنبي يبحث عن بيئة استثمارية قوية تحمي استثماراته وتنميها. ويؤدي تطبيق نظام الحوكمة إلى اقتناعه بأن استثماراته وأمواله سوف تدار بالطريقة التي يضمن من خلالها تنمية أرباحه.[19]

مما ينعكس ايجابا على القيمة السوقية للأسهم، وتنافسية المؤسسات في أسواق المال، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة،[20] وعلى زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة، مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

3- الحد من مظاهر الفساد المالي و الإداري: توصلت العديد من الدراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد المالي والإداري، ويساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية، حيث يساعد المدققون الخارجيون الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين عمليات المؤسسة، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد المالي والإداري.[21]

وتعمل حوكمة الشركات على التحكم في أداء الشركة من خلال المساهمة في منع أو الحد من ارتكاب المخالفات والتصرفات الغير قانونية عن طريق التزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لأعمال الشركة والتزامها بالمسؤولية الأخلاقية والبيئية، الأمر الذي يزيد من درجة الثقة في قوائمها المالية بما يؤثر على سلوك قرارات الاستثمار وبالتالي تداول أسهمها في الأسواق المالية.

4- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية ودرء حدوث الانهيارات المصرفية: تساعد الحوكمة في تجنب المشاكل المحاسبية والمالية، وتعزيز ودعم استقرار أنشطة الشركات العاملة بالاقتصاد، وكذلك تجنب حدوث انهيارات الأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.[22]

5- إدارة المخاطر: إن تأسيس إطار قوي لحوكمة الشركات، يساعد على تقييم المخاطر بصورة أكثر فاعلية، والاستجابة السريعة للتغيرات في بيئة الأعمال.

---

[19]- اتحاد الشركات الاستثمارية، مرجع سابق، ص51.

[20]- أهمية حوكمة الشركات، من على الموقع: www.hawkama.net ، تاريخ المطالعة: 2013/04/30

[21]- التميمي، عباس حميد، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، تاريخ المطالعة: 2013/05/16 على الموقع: www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc

[22]- الشواورة، فيصل محمود، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25 ، العدد الثاني، 2009، ص128.

6- إدارة نمو وتوسع الشركة: يساعد إطار حوكمة الشركات القائم على أسس صحيحة، الشركات على مواجهة متطلبات وتحديات توسعها ونموها، ومن العناصر الأساسية لحوكمة الشركات السليمة هو وجود مجلس إدارة قوي، يعمل كما ينبغي، الأمر الذي يعد أساسيًّا في توجيه إستراتيجية الشركة للنمو وضمان ألا يؤثر النمو على نجاح الشركة، ويجب على المجلس أن يحدد رؤية واضحة لمستقبل الشركة وأن يصنع قرارات للتقدم على هذا الطريق بأسلوب مقصود وواضح واستراتيجي.

7- القضاء على مفهوم تعارض المصالح: إن الحوكمة تحفز الشركات على سلوك النهج القويم والسليم في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة،و بين جميع الفئات المختلفة في الشركات سواء من داخلها أو من خارجها. حيث أن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة إذا ما أسيء استغلاله قد يؤدي إلى تعرض الشركات لبعض المآزق.

8- معالجة تعاقب الأجيال في إدارة الشركات العائلية: في بعض البلدان تصل نسبة الشركات العائلية إلى حوالي 90% من إجمالي الشركات، ومن ثم تساهم بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي[23]، إلا أن هذه الشركات عرضة لمشكل تعاقب الأجيال في إدارتها وما قد ينجر عنه من أزمات، وينشأ هذا المشكل عادة عندما يقترب مؤسس الشركة أو كبير العائلة من التقاعد، أو يصبح لسبب آخر غير قادر على الاستمرار في وظائف الإدارة، وإذا لم تكن مسألة تعاقب الأجيال قد تمت مناقشتها أو تسويتها، يمكن أن يتسبب الانتقال في أزمة شديدة للشركة، حينما يشتد التنافس على السلطة بين أفراد العائلة، وهنا تساعد حوكمة الشركات في معالجة هذا شكالإ، حيث يلعب مجلس إدارة قوي داخل الشركة العائلية دورً ا مهمًّا للغاية ونافعً ا في تلك العملية، مما يعمل على إيجاد بيئة إيجابية داخل الشركة وبين أفراد العائلة، وذلك بتشجيع التواصل المفتوح والشفافية.[24]

9- استقطاب المواهب وأصحاب الكفاءات: تمثل القوى العاملة مجموعة أساسية من مجموعات أصحاب المصالح في كل مؤسسة، ويمكن للشركة من خلال شهرتها استقطاب المواهب والاحتفاظ بها، باعتبارها من أثمن وأكبر الأصول قيمة في الوقت الحاضر، ويؤثر صيت وسمعة الشركة في تحديد ما إذا كانت مكان عمل مفضل أم لا، حيث أن الشركة التي تعتبر مكان عمل مفضل ستجذب قوى عاملة تمتاز بمهارات أفضل وإنتاجية أعلى،إلا أن تحقيق تلك السمعة تتطلب مراقبة متواصلة لسياسات الشركة وللبيئة التنافسية.[25]

---

[23]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي: حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، واشنطن، أغسطس 2008 ، ص11

[24]- مركز المشروعات الدولية الخاصة والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول، واشنطن، فبراير 2011، ص6.

[25]- المرجع نفسه، ص1.

10-دعم الدور الاجتماعي للشركات: تشجع الحوكمة، الشركات على القيام بدور اجتماعي أكثر فاعلية، حيث أصبحت بعض الشركات والمؤسسات تدرك أنها ليست بمعزل عن المجتمع، وان المجتمع ليس فقط مستهلك، فاتجهت إلى توسيع أنشطتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل تنفيذ الدراسات والبحوث التي تعود بالنفع للشركة والمجتمع والبيئة والاقتصاد، آخذتاً بعين الاعتبار الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.[26]

الشكل رقم (5):حوكمة الشركات كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية

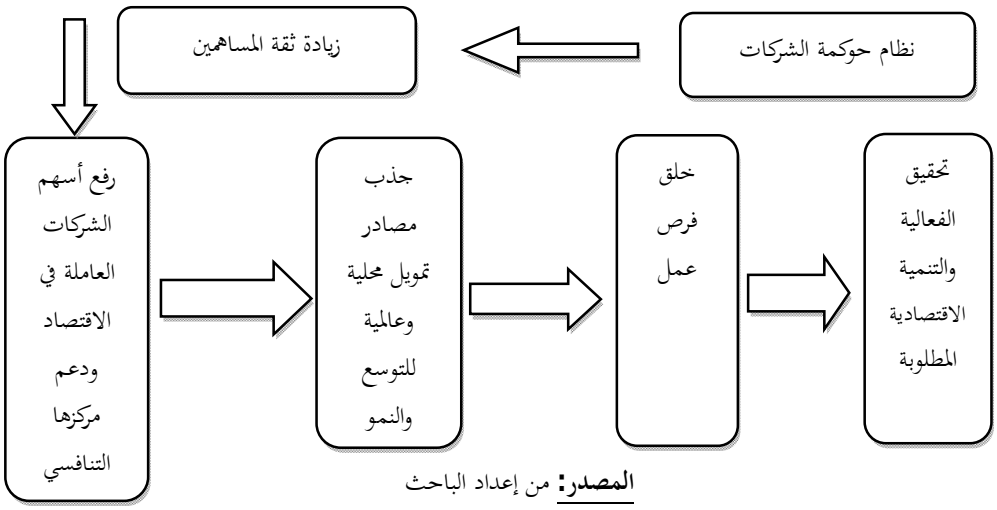

المصدر: من إعداد الباحث

خاتمة:

لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي انفجرت في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار جدار برلين وتحول العديد من دول العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، ناهيك عن الانهيارات المالية والمحاسبية- نتيجة تلاعب الشركات في قوائمها المالية- التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى.

كل هذه الأحداث والتغيرات أثارت مسألة جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، فكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات، والتي ستمكن من تحسين أداء الشركات وممارساتها المحاسبية وتوفير الشفافية في التقارير المالية الصادرة عنها، مما

[26]- اتحاد الشركات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

سينعكس إيجابا على مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث ستؤدي هذه العوامل إلى تنمية الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة، وهذا بدوره سينعكس في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

وقد مكنت هذه الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية:

- إن قيام نظام قوي لحوكمة الشركات يساعد على منع وقوع الأزمات المالية والاقتصادية؛
- الحوكمة تمثل إستراتيجية لازدهار المؤسسات من خلال أثرها البارز في تحسين الأداء المالي، ودورها في الحد من مظاهر وأشكال الفساد المالي والإداري؛
- تعمل حوكمة الشركات على تدعيم وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين والمستثمرين؛
- تعمل حوكمة الشركات على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات وتسهيل تدفقها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ- المؤلفات:

1. أحمد، إبراهيم سيد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية، وغسيل الأموال،(الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010).
2. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ – التجارب) : تطبيقات الحوكمة في المصارف، (الدار الجامعية، القاهرة، 2005).
3. الربيعي،حاكم محسن و راضي، حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر،(دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013).
4. طالب، علاء فرحان و المشهداني، إيمان شيحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، (دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011).
5. على، عبد الوهاب نصر و شحاته، السيد شحاته، مرجعة الحسابات وحوكمة الشركات، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007).
6. الكايد، زهير عبد الكريم، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003).
7. الهزاع، وليد بن نعمة، حوكمة الشركات: أهمية تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وقواعدها في المؤسسات والبنوك المالية بدول مجلس التعاون وأثره الايجابي على تنامي الاقتصاد الخليجي، مجلس التعاون الخليجي، إدارة البحوث والدراسات، 2009.

ب- المقالات:

1. أبوعمشة، محمد كمال، الاستثمار في أسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية(دراسة حالة بورصة قطر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية،العددان 61-62، شتاء – ربيع 2013 .
2. اتحاد الشركات الاستثمارية، حوكمة الشركات، مكتبة آفاق، الكويت، 2011.
3. بريش، عبد القادر، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة إلى حالة الجزائر، مقال منشور باللغة العربية في مجلة:

Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale. Ecole supérieure de commerce - Alger , N° : 01- 2006.

4. الرحيلي، عوض بن سلامة، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات(حالة السعودية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد الأول.
5. ريحاوي، مها محمود رمزي ريحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24 ، العدد الأول، 2008.
6. الشواورة، فيصل محمود، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25 ، العدد الثاني، 2009.
7. مركز المشروعات الدولية الخاصة، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي: حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، واشنطن، أغسطس 2008.
8. مركز المشروعات الدولية الخاصة والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول، واشنطن، فبراير 2011.
9. معهد الدراسات المصرفية، إضاءات، نشرة توعوية، العدد الثالث، الكويت، أكتوبر 2010.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Thierry WIEDEMANN-GOIRAN et autres, développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur, édition d'organisation, Paris, 2003.
2. olivier MEIER, Guillaume SCHIER, entreprises multinationales : stratégie, restructuration, gouvernance, Dunord, Paris, 2005.

مواقع الكترونية:

1. www.hawkama.net
2. www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc